الجلسة الخامسة

المناقشات والتعقيبات

الدكتور جعفر عبد السلام:

(بسم الله الرحمن الرحيم) والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

نبدأ جلستنا اليوم حيث قد انتهينا في اليومين السابقين من استعراض الأوراق التي قدمت والتي تناولت أهم القوانين الاقتصادية من منظور إسلامي، أيضاً بعد أن استمعنا في اليوم الأول لهذه الندوة إلى آراء الوفد السوفيتي فيما يتصل بسياسة البناء الجديدة في الاتحاد السوفيتي، ونحن اليوم وغداً وبعد غد سنقود جلسات مناقشات لكل من أثير أو حول كل ما أثير، وسنفتح الباب للسادة الضيوف ليوجهوا ما يعن لهم من أسئلة تتصل بالموضوعات التي أثيرت كما أنه من ناحيتنا أيضاً سنستطيع أن نوجه أية أسئلة قد تتصل بما دار في الجلسات حول المسائل الخاصة بإعادة البناء في الاتحاد السوفيتي والفكر السوفيتي في الاقتصاد والسياسة على ما يدور في حركة البناء الجديدة الآن.

السادة الضيوف الذين يرغبون في الحديث يستطيعون أن يطلبوا الكلمة من الآن، وشكراً.

سؤال:

قبل طرح سؤالي اعتذر بأنني رغم أنني مسلم - لا أعرف الكثير عن الصيغ الإسلامية - وسؤالي هو: كيف يمكن الحصول على سلفة بدون الربا؟ إن نظام القروض عندنا قائم على الربا تماماً، وأخيراً هل يمكن توضيح معنى المخاطرة في التجارة؟

الدكتور جعفر عبد السلام:

(بسم الله الرحمن الرحيم) الأخ الفاضل نرحب بك كما ذكرت هنا كمسلم ومن جمهورية إسلامية، كما نرحب تماماً بإخواننا من غير الجمهوريات الإسلامية.

قضية أنكم لا تعرفون القرآن الكريم ولا الصيغ الإسلامية، فنحن نأمل أن نتعاون لزيادة معلوماتكم في هذا الخصوص، والواقع أن هذا التزام علينا جميعاً كمسلمين، وكدولة إسلامية، بأن ننصر دين الله وأن نعلم من لا يعلم من أحكامه الكثير.

أما عن القضايا الأخرى التي أثرتها في حديثك فهي ثلاث قضايا : الأولي تتصل بالسلفة والربا ، والثانية تتصل بالقروض ونظامه عندكم ، ثم التجارة .

قضية السلفة ليست مرتبطة في الإسلام بالربا فيمكن لشخص أن يقرض الآخر دون أن يأخذ منه أية أموال تزيد عما أعطاه ، وهنا نحن نسميه قرضاً حسناً ، ولا حرمة فيه على الإطلاق من الوجهة الدينية ، قضية أن السلف إذا كانت من البنوك فإن الأمر يختلف فأنا أتفق معك في ذلك ، ولكن وأنا لم أتحدث في هذه القضية بالأمس أريد أن أوضح وجهة نظري تماماً فيها .

الأخ الفاضل ، نحن في نظام مختلف عن النظام الرأسمالي ، النظام الرأسمالي السائد في الدول الغربية يؤسس البنوك ويجعلها وفقاً لأسس معينة ويعتبر الفائدة مشروعة أيا كانت ، قلت أم كثرت ، ويحكم سعرها السوق ، أما في النظام الإسلامي فالوضع مختلف تماماً ، فكما أوضح العديد من الزملاء وعلى رأسهم سعادة الشيخ صالح عبد الله كامل ، فإن الفائدة في النظام الإسلامي أيا كان مقدارها محرمة ، لكن لا يعني هذا أن البنوك لا تحصل على مقابل لما تعطيه ، لكن هذا المقابل محكوماً وفقاً للأسس الإسلامية ، فلابد أن يكون من خلال صيغ شرعية معترف بها ، وهذه الصيغ السائدة الآن في النظام الإسلامي تبدأ بصيغة المشاركة ثم المرابحة ثم المتاجرة ، وكل هذه الصيغ تقوم على منع الاستغلال ، وعلى عدم إعطاء أي مال مقابل الزمن فحسب ، على أساس أن النقود في ذاتها لا تولد نقوداً ، وإنما لابد أن يكون ما يعطى مقابل جهد وعمل قام به البنك على أساس أنه مضارب كما يطلق عليه في الفقه الإسلامي .

أخيراً فيما يتصل بصيغة التجارة وتساؤله كيف تأتي الأموال أو الزيادات فيها ، فأنا أقول لك أن التجارة لا تخرج عن القاعدة العامة التي لا تجعل النقود تولد نقوداً ، وإنما التاجر يقوم بجهد وعمل قد يكون شاقاً وقد يكون سهلاً ، ولابد أن يعمل ويكد ، ويضع خطة لاستيراد السلع وتصديرها ، ويبحث عن الأسواق المناسبة ، والسلع التي تناسب كل سوق ، لذلك لا تظن يا أخي أن التجارة لا جهد فيها بل على العكس فلدينا حديث نبوي يقول إن التجارة من أفضل الأعمال التي يقوم بها الإنسان ، وإن تسعة أعشار الرزق في التجارة ، فهي تضيف إلى النقود نتيجة لجهد

بشري هام ولا تنتج نقوداً بلا عمل كما كان يسود في الفكر الماركسي واللينينية الماركسية، شكراً.

رئيس الجلسة: الشيخ صالح عبد الله كامل:

أيها الأخوة مساء الخير، ومتأسف على التأخير، ونتابع الاستماع إلى الأسئلة والاستفسارات.

سؤال:

لقد أفدنا كثيراً من هذه الندوة في تصحيح معلومتنا الاقتصادية وغيرها ونحن سعداء بما تقدمونه لنا من لمحات في العقيدة الإسلامية والجانب الروحي.

رئيس الجلسة: الشيخ صالح عبد الله كامل:

شكراً على هذا الشعور الطيب ولقد سعدت. وأعتقد أن إخواني نفس الشيء ـ بالاستماع إلى كلماتك والتي تدل على أنه بالرغم من أن الحياة في الاتحاد السوفيتي في السنوات السابقة لم تعط الاهتمام الكافي للنواحي الروحية والدينية إلا ان الأفكار الرئيسية للدين لازالت موجودة في أنفس الناس، سواء المسلمين أو المسيحيين، وهذا شيء جميل شعرت به عند زيارتي لبلادكم، وتأكد أيضاً الآن من خلال كلماتك.

إن الكوارث التي تحل في البشر هي في الواقع عقوبات من خالق البشر لابتعادهم عن الطريق الذي رسمه لهم، ولو أننا حاولنا أن نتبع كافة الأزمات التي تصيب الشعوب المختلفة، وبحثنا في مسلك هذا الشعب لوجدنا أن هناك ابتعاداً عن تعاليم السماء أدت إلى حصول هذه الكوارث.

إذا كانت عملية التصحيح التي تحصل الآن نال الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي فيها جزءاً كبيراً، أرجو أن ينال الجانب الروحي فيها نفس الاهتمام التي تلاقيه حركة التصحيح في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

هذه الندوة ليست مخصصة في الحديث في الأمور العقائدية ولكن الإسلام لا تنفصل فيه العقيدة عن الممارسات اليومية في النواحي الاقتصادية والنواحي

الاجتماعية، وكنا نود أن نتخذ عنواناً لهذه الندوة آية من القرآن الكريم، للأسف لا أحفظ نصه، وهي: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ فهذه الآية تدل على أن تقوى الله سبحانه وتعالى كفيلة بحل أي مشكلة اقتصادية، لو أن الناس آمنوا واتقوا لفتح الله عليهم من السماء والأرض خيرات وبركات، ولكن عدم التقوى وعدم الإيمان هو الأساس في المشكلة الاقتصادية، وليست الندرة في الموارد والتي في ظلها كل النظريات الاقتصادية تدور حول أن سبب المشكلة هو الندرة الاقتصادية، الله سبحانه وتعالى لخص السبب بأنه عدم الإيمان وعدم التقوى، والديانات السماوية الثلاث إذا لم يلحق بها تحريف فهي مصدر واحد، وتكمل بعضها بعضا، وجوهر هذه الديانات هو توحيد الله سبحانه وتعالى وتقواه، تقوى الله معناه أن الإنسان في أي تصرف يشعر أنه مراقب ومراقب من قبل أعلى سلطة في الوجود، ليس من قبل ملك أو رئيس أو استخبارات أو بوليس، رقيب يعلم ماذا يجول في خاطره من تفكير وليس فقط ماذا يعمل وماذا يخرج من حيث التنفيذ، وإنما حتى ما تخفيه الأنفس يعلمه الله سبحانه وتعالى، وهنا تأتي أهمية التقوى في أي نشاط سواء كان نشاطاً اقتصادياً أو نشاطاً اجتماعياً أو علاقات بين الأصحاب أو بين الأسرة..الخ.

لست مؤهلاً لإعطاء دروس في هذه النواحي وإنما الكلمات التي تفضلت بذكرها أثارت في نفسي الدافع لذكر ما ذكرت، وستكون لنا لقاءات ثنائية للبحث في ماذا يمكن أن يكون بالنسبة للاستثمار في كازاخستان أو غيرها من الجمهوريات الإسلامية، أو في جمهورية روسيا، فالإسلام في النواحي الاقتصادية لا يعرف التعصب أو العنصرية، والنبي ﷺ عندما توفى كانت هناك علاقة اقتصادية بينه وبين اليهود، والإسلام في النواحي الاقتصادية له مبادئ عامة يتعامل بها مع المسلمين ومع غير المسلمين على حد سواء.

الآن إذا كان أي حد من الأخوة يريد أيضاً التفضل بالحديث أو بالسؤال فنحن مستعدون للاستماع.

سؤال:

هل هناك نية للتعاون في مجالات الاستثمار في بلادنا؟

رئيس الجلسة: الشيخ صالح عبد الله كامل:

شكراً للأخ الكريم، وإن شاء الله سيتم التعاون في مجالات الاستثمار المختلفة، ولكي يبدأ مثل هذا التعاون لابد أن تكون هناك قوانين واضحة تحكم المجالات الاقتصادية المختلفة، بما فيها علاقة رأس المال الأجنبي عند استثماره في داخل البلد.

وأنتم تمرون الآن بفترة إعادة ترتيب وتصحيح نأمل ألا تطول حتى تضعوا من القوانين ما يكفل البدء في عملية التنمية الفعلية.

والآن إذا كان هناك أحد من الإخوان يحب أن يضيف شيئاً آخر، الدكتور عبدالناصر العطار عنده سؤال أو ملاحظة فلنستمع منه.

الدكتور عبد الناصر العطار:

(بسم الله الرحمن الرحيم) أسعدنا كثيراً أن نراكم وأن نلتقي بكم وأن نتعرف على بلادكم، وزدنا إعجاباً بالاتحاد السوفيتي بعلمائه وخبرائه، ونتمنى أن يكون هناك تعاون علمي واقتصادي بيننا باستمرار، وأطرح تساؤلاً بسيطاً، ما الذي أعجبكم بصفة خاصة في النظام الاقتصادي الإسلامي، وتفكرون في الاستفادة به؟ حتى يمكن أن نتوسع في شرح تفصيلاته وبيان سائر ما يتعلق به، لأننا كنا في الحقيقة نقتصر على المبادئ العامة، ومداخل الموضوع، بما يظهر الهيكل الأساسي للموضوع، ولم نكن نتطرق إلى كثير من التفصيلات إلا بناء على طلبكم، فإذا كان هناك أمر ترون أن نفيض فيه وتفكرن في الاستفادة به في الاقتصاد الإسلامي فنحن إن شاء الله على استعداد بأن نتناوله الآن إذا شئتم أو بعد ذلك وشكراً أيها السادة المحترمون.

سؤال:

هل يمكن إعطاء صورة مجملة لموضوع الضرائب على الشركات، كيف تدفع؟

رئيس الجلسة: الشيخ صالح عبد الله كامل:

شكراً، في الواقع أن قانون الضرائب في أي دولة سواء كانت مسلمة أو غير مسلمة هو حجر الأساس في التنمية، والنظرة إلى الضرائب يجب أن تكون من هذه الزاوية، ولا يجب أن تكون من زاوية أنها أداة لملء خزينة الدولة، فإن كل الدول التي اتخذت الضرائب لملء الخزينة كان ذلك على حساب أمور التنمية، وكانت النتائج عكسية تماماً، والنظام الاقتصادي في الإسلام اهتم بهذه النقطة اهتماماً بالغاً ووضع لها من التفصيلات الشيء الكثير الذي حاولنا بقدر الإمكان أن نأخذ قواعده الأساسية، وعرضها الدكتور سامي رمضان قبل يومين وأوضح أن هناك نوعين من الضرائب إذا اعتبرنا أن الزكاة في حكم الضرائب بالنسبة للدول غير الإسلامية إنما اقترح بالنسبة لكازاخستان وأغلبية سكانها مسلمين أن تسمى الأشياء فيها بمسمياتها الدينية، فتكون هناك حصيلة الزكاة حسب ما فرضها الشرع ووضح أسس التحصيل ووضح أيضاً أسس النفقات، وذكر الدكتور سامي أن هذه مخصصة للضمان الاجتماعي وهي مفصلة تفصيلاً كاملاً في المذكرة التي أعدت، ولا يقصد بالضمان الاجتماعي فقط إغناء الفقير أو طائفة الفقراء، وإنما وضح أن الضمان الاجتماعي هو أوسع من ذلك وأن هناك ثمانية أسهم، لكل سهم غرض معين في تنمية المجتمع وله آثار مختلفة.

ومن الأشياء الأساسية في النظام الإسلامي أن الضريبة ليست على الشخص، الضريبة على النشاط، فقد يكون الشخص واحداً ولكن لديه أنشطة مختلفة يدفع زكاة كل نشاط حسب نوعية هذا النشاط، ولا توجد ذمة مالية واحدة للشخص، بحيث يستطيع أن يجمع المشروع الرابح مع المشروع الخاسر وفي النهاية لا يدفع الزكاة، كل نشاط من النشاطات له استقلاليته وله نصابه أو المقدار الذي إذا بلغه يجب أن يدفع فيه الزكاة، بغض النظر عن بقية الأموال أو الأنشطة التي يملكها الشخص.

من المبادئ الأساسية في عملية جمع الزكاة ثم إنفاقها أنه يبدأ بإنفاقها حيث تجمع، وفي هذا المبدأ فوائد كبيرة جداً لو طبقت لحفظت التوازن بين مراكز الإنتاج وهي القرى عادة وبين المدن، ولم تسمح بعملية الهجرة الكبيرة من القرى إلى المدن

وإهمال مراكز الإنتاج لأنه إذا بدأ بالصرف حيث تجمع فمعنى ذلك أن الخدمات ستكون في القرى مثلها مثل المدن، ولا يتحول الناس منها إلى المدن وهي عادة غير منتجة لدينا.

هناك في الحقيقة قواعد وأحكام مهمة جداً في موضوع الزكاة لا يمكن أن تشرح شفهياً في لحظات، ووضعنا في النظام الذي كتب أشياء كثيرة وتخيرنا من الآراء المختلفة بين علماء المسلمين ما نعتقد بأنه الأصلح لعملية التنمية.

وإن شاء الله إذا ترجمت هذه وقدمت لكم.، وفي ذهني أن نكتب نظام ضرائب مخصص للدول الإسلامية وبالتفصيل بحيث يؤدي فعلاً إلى عملية التنمية الكبيرة.

أود أن أذكر أنه عندما طبقت هذه القواعد في صدر الإسلام الأول، أتت سنوات لم يجد الخليفة من يحتاج لأخذ المال من حصيلة الزكاة، وكانت بعض الأقاليم تبعث بزكاتها إلى العاصمة، وعندما يسألهم الخليفة لماذا بعثتم بها ولم تنفقوها حين جمعت؟ يذكرون له أنه لم تبق هناك حاجة، فهذا يدل على أن إتباع هذا النظام حقق تنمية شاملة في الأقاليم وفي العاصمة، وليست مقصورة على ناحية واحدة من الدولة.

أرجو أن يكون في الشيء المكتوب حالياً والذي يترجم فائدة لكم وسنحاول أن نكتب نظام ضرائب مفصل.

أنت سألت بالتحديد عن موضوع الشركات وكيف تدفع ففي الواقع كما ذكرت أن الضرائب أو الزكاة على حسب نوعية النشاط، قد تكون هناك شركة زراعية فيؤخذ على النشاط الزراعي بمعيار يختلف عن الشركة الصناعية بمعيار يختلف عن الشركة المالية، إنما المبدأ العام هو أنه كلما كان نشاط الشخص أو الشركة يؤدي إلى تشغيل عدد أكبر من عمال المجتمع ويؤدي إلى إنتاج وخدمة للمجتمع فإن الضرائب التي تؤخذ منه أقل، وكلما قلت الفائدة من استخدام هذا المال وانحصرت في صاحبه فقط كلما زادت الضرائب، ولذلك فإن أثقل ضريبة هي التي على النقود السائلة، لأن النقود السائلة غالباً ما تتصل فائدتها على صاحب المال

فقط، بعكس ما يحصل الآن، تجد أن كثيراً من الدول تعفي النقود السائلة في البنوك بحجة أنها ادخار من أي ضرائب، وتضع ضرائب على الشركات المنتجة وهذا يعوق العملية الإنتاجية بكاملها، بينما في الإسلام وضع أسهل الضرائب على النقود في شكلها السائل وخفف عنها في الأنشطة الأخرى، وأعفي الأصول الرأسمالية الثابتة التي تستخدم في عملية الإنتاج، وأعفي أدوات العمل، من الضرائب بالكامل، فلب النظام الاقتصادي يدفع إلى التنمية ولا يهتم بالحصيلة، وقد يؤدي اتباع الأنشطة وأن يبحث الشخص عن النشاط الذي يدفع فيه ضريبة أقل قد يؤدي ظاهرياً إلى نقصان الحصيلة، وإنما في الواقع هو يؤدي إلى تنمية وبالتالي يخفف أولاً من أعباء الدولة نحو الفقراء، ويؤدي أنه كلما زادت التنمية توسعت القاعدة التي تحصل منها الضريبة، فسيكون حجم الضرائب في النهاية أكبر وإن كان بنسبة أقل على الأنشطة المنتجة.

هذا فيما اعتقد هو جوهر النظام الضريبي في الإسلام، وذكر الدكتور سامي أشياء أخرى كثيرة، وعند عودتكم إلى الورق المكتوب ستجدون فيها تفصيلاً أكثر إن شاء الله.

الدكتور أحمد محيي الدين يحب أن يضيف شيء، فليتفضل:

الدكتور أحمد محيي الدين:

الحقيقة هذا الكلام شامل ونريد أن نطرح سؤالاً، هل المستثمر الأجنبي حر في أن يختار المجال الذي يمارس فيه نشاطه؟ كما نسأل هل هناك طرق تكفل له الحرية في الإشراف الإداري على الاستثمار حتى يطمئن إلى نجاحه؟ وهل أسعار المنتجات سوف تخضع للتسعير كما هو معمول به في النظام الشيوعي أم سيكون هناك نظام خاص بأسعار المنتجات التي تنتج عن استثمار خارجي؟

هذا هو جوهر السؤال الأول، والسؤال الثاني عن مفهوم المحاسبة الاقتصادية الذي بدأت تعمل به المؤسسات الإنتاجية بحيث تكون وحدات رابحة وليست وحدات خاسرة، وفي ظل عملية الانتقال لا يتوقع لها النجاح المطلوب، فهل سوف

تكون هناك حماية خاصة للمصانع المملوكة محلياً ضد الشركات المستثمرة خارجياً في ظل وجود منافسة مختلفة؟ وشكراً.

رئيس الجلسة: الشيخ صالح عبد الله كامل:

شكراً للدكتور أحمد محيي الدين، أنا ألاحظ حتى الآن أنه لم تبحث معظم الأمور، ولم تحسم وإن شاء الله ستستكمل هذه الإصلاحات، إذا كان أحد الإخوان يحب يزيد، الدكتور سامي حمود يحب أن يضيف فليتفضل.

الدكتور سامي حمود:

أود أن أضيف توضيحاً بشأن التخصص في البنوك، فمن الممكن أن تتخصص البنوك في قطاعات معينة، فيكون هناك بنك للنشاط الزراعي بحيث يستطيع أن يكون لديه من الخبراء من هم على درجة عالية من التأهيل في هذا النشاط، وبنك آخر للنشاط الصناعي، وبنك آخر للنشاط العقاري وهكذا، ولذلك في قانون البنوك الذي عرض ذكرنا أن هناك بنكاً للدولة وأن هناك بنوكاً تجارية وأن هناك بنوكاً متخصصة، ولكن البنوك في هذا النظام هي في الواقع بنوك استثمار وليست وسيطة في المال.

سؤال:

كيف يمكن تصحيح الأخطاء المترتبة على النشاط الزراعي كما جاء في كلمة الدكتور أحمد محيي الدين؟

رئيس الجلسة: الشيخ صالح عبد الله كامل:

السؤال في الواقع للدكتور أحمد محيي الدين، يعني لم أفهم لتصحيح الأخطاء المترتبة على النشاط الزراعي إذا كان يا دكتور أحمد أنت مستوعب السؤال فتفضل بالإجابة.

الدكتور أحمد محيي الدين:

حقيقة السؤال غير واضح، لكن استغل الفرصة لأجيب على سؤال آخر عن كيف تضبط الدولة سلوك المساهمين؟ حقيقة أن الدولة لا تتابع متابعة كاملة سلوك

المساهمين الأفراد ، إنما تعمل بتشريع تلك القوانين التي تمنع كثيراً من الممارسات، أن تمنع البيوع الآجلة، ويستقر العمل على التعامل العاجل، وكأن تراقب مهنة الوساطة خشية من تجاوزهم في أعمالهم، وكأن تراقب المعلومات التي تأتي من الشركات وتدقق الحسابات الأرباح والخسائر، للتأكد من سلامة المركز المالي، أو أن تتدخل مباشرة في وقف التعامل في أسهم شركة معينة أو أسهم غطاء معين، أو أن توقف عملاء بعينهم من التعامل في الأسواق إذا ما خشي من تأثير سلوكهم السيئ على السوق.

أما بالنسبة للسؤال الذي طرحه الأخ المحترم، فإنه كما فهمت من الترجمة قال أنني تحدثت عن تصحيح الأخطاء المترتبة على النشاط الزراعي فلم أتناول هذه النقطة، وقد تكون خطأ في الترجمة.

رئيس الجلسة: الشيخ صالح عبد الله كامل:

أنا أعتقد أنه لم يرد في كلمة الدكتور أحمد أي ذكر للمشاريع الزراعية. وشكراً.

سؤال:

كيف يوفق البنك بين موارده قصيرة الأجل والاستثمارات طويلة الأجل؟ وما الفرق بين حساب الربح في المشاريع وبين الفائدة؟ وهل إعطاء مزايا لرأس المال الأجنبي يؤدي إلى ذهاب رأس المال الوطني إلى الخارج؟

رئيس الجلسة: الشيخ صالح عبد الله كامل:

سأجيب عن السؤال الثاني، وأترك للدكتور سامي أن يجيب على السؤال الأول بشقيه.

بالنسبة للسؤال الثاني أنه إذا أعطيت مزايا كبيرة لرأس المال الأجنبي فإن رأس المال الوطني يمكن أن يذهب إلى بلد أخرى، أنا شخصياً أعتقد أن النظام الاقتصادي الإسلامي مبني على العدل ويجب أن ينظر إلى رأس المال الأجنبي ورأس المال الوطني بنفس المعيار، ومن واقع التجارب التي لنا في الاستثمار في ٣٢ دولة في العالم، الدولة التي تعطي للاستثمار الأجنبي مزايا لا تعطيها للاستثمار الوطني لا

يطمأن للاستثمار فيها، لأنها بمجرد أن تنتهي حاجتها ستنزع كل هذه المزايا، وبالنسبة لي كمستثمر أجنبي أجد كل الاطمئنان في الدولة التي تعطيني نفس الحقوق التي تعطيها للمستثمر الوطني من ناحية المزايا، ولكن هناك مجالات لكي نشجع الاستثمار الأجنبي على أن يأتي إلى هذه البلد يجب أن نختار له مجالات أجلها يتناسب مع كون أن هذا الاستثمار أجنبي وليس من أموال البلد ذاته، هذا هو الفرق الوحيد، إنما أي مزايا من ناحية الضرائب أو مزايا تفصيلية من ناحية الجمارك أو أي أشياء لا تعطي للمستثمر الوطني وتعطي للمستثمر الأجنبي سيكون آثارها سيئة جداً على اقتصاد البلد وعلى المستثمر المتمتع بهذه المزايا في البداية.

وأترك للدكتور سامي ليجيب عن الفرق بين حساب الربح في المشاريع وبين الفائدة.

الدكتور سامي حمود:

الفائدة في تركيب بين مقترض ومقرض، هي علاقة ثنائية، هناك شخص له المال يعطي وشخص يأخذ المال ويزيد دفعها المقترض لصاحب رأس المال فالعلاقة دائماً ثنائية، أما الربح فيفترض أن هناك استعمالاً للمال في مشروع ومن هذا المشروع احتمالات قد يكون هناك ربح زيادة فيأخذ صاحب رأس المال حصة ويأخذ العامل حصته وقد يكون متساوياً مع رأس المال لا ربح ولا خسارة، فيسترد صاحب رأس المال حقه، رأس المال بدون زيادة والعامل لا يأخذ شيأ، وقد تكون هناك خسارة وصاحب رأس المال يخسر المال والعامل يخسر الجهد الذي قدمه، فهذا هو الفرق بين الفائدة والربح، الربح مرتبط بعملية إنتاجية حقيقية، أما الفائدة فهي مرتبطة بدين في الذمة، أنا مسئول، قد أكون اقترضت المال لإنشاء مصنعاً ولكن سوف أدفع لصاحب رأس المال المال والفائدة، وأتحمل أنا الخسارة، هذا لا يوجد فيه عدل، طالما أن رأس المال يأخذ حصة من الربح فعليه أن يتحمل الخسارة.

إذا سمح لي سيدي الرئيس، في نقطة المال الأجنبي أيضاً هناك نقطة جديرة بالاهتمام، وهي لا يصح تمييز رأس المال الأجنبي، وإنما السير على قواعد العدل، فمن يأتي إلى الاتحاد السوفيتي بمائة مليون دولار يستثمرها، العدل إنه إذا ربح أن تعاد

له المائة مليون دولار كما قدمها، وإذا كان هناك ربح يأخذ، وإذا كان خسارة يتحمل، لكن إذا ربطنا الدولار الذي يأتي في هذه السنة بتعادل الروبل بعد خمس سنوات فنجد أن الروبلات وإن زادت قيمتها فهي أقل نتيجة نقصان الصرف الذي كان بسبب تقصير الدولة، فهنا لا يكون فيه عدل، فالامتياز ليس امتيازاً ويكون لرأس المال سواء كان من مواطن أجنبي أو من مواطن سوفيتي استثمر بالدولار الأمريكي أو بالفرنك السويسري. وشكراً لكم.

رئيس الجلسة: الشيخ صالح عبد الله كامل:

هناك نقطة أحب أن أوضحها في السؤال وخاصة بالجزء الأول من السؤال وهو موارد البنك القصيرة والاستثمارات الطويلة وكيف يوازن البنك بينها؟

طبعاً كأي بنك في النظام العادي يجب أن يوازن بين موارده واستثماراته حسب طبيعة هذه الموارد، والبنك باعتباره وكيلاً عن المودعين، لأن كل واحد يودع لديه المال. فهو يدير هذا المال نيابة عنه، فيصبح هنا مضارب مشترك لجميع هؤلاء المودعين، ولا يقول أحد رأس مال هذا الشخص في هذا المشروع، وإنما مجموع هذه الأموال وضعت في جهات مختلفة، ولمدد مختلفة ويجب عليه أن يراعي النسب الفنية. هناك شركات أوراق مالية الآن بدأت عملها منذ ثلاث سنوات لكي تساعد على أن يتحول المال القصير إلى مال طويل الأجل حتى يمكن استثماره. وعملت بحوث مطولة ووضعت نظام أساسي وبدء التطبيق فعلاً وأثبت جدواه والآن توجد شركتان تعملان بهذا النظام واستطاعتا والحمد لله أن تأخذ أموالاً قصيرة الأجل وتحول طبيعتها إلى أموال طويلة الأجل بواسطة هذه الأوراق التي يمكن تداولها في الأسواق، فيبقى المال أصلاً مستثمراً في الأصل الذي استثمر فيه، وإنما تنتقل الملكية من شخص إلى آخر، فهذه أداة استثمارية تؤدي إلى التنمية وفي نفس الوقت تجعل من السهل تسييلها عندما يحتاج المودع أو حامل هذه الورقة.

سؤال:

ما هو الربح المتوقع الذي يضعه البنك في حساباته؟

رئيس الجلسة: الشيخ صالح عبد الله كامل:

الحقيقة الربح في نهاية العملية تحدده النتيجة الفعلية للعملية بعد أخذ كافة التكاليف، وإنما ما هو الربح المتوقع الذي يضعه البنك في حساباته ابتداء، فهذا معيار يختلف من عملية إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، وحسب المدة الزمنية التي يبقى فيها المال في هذا المشروع، فهي كأي دراسة جدوى اقتصادية عادية، مثلاً النشاط التجاري، من المعلوم أنه من الإيراد لا يتحقق ربح إلا نسبة مئوية بسيطة فيؤخذ هذا في الاعتبار بينما في النشاط الصناعي الأرباح تكون أكثر وحسب دوران المال، وحسب الدورة الإنتاجية للمنتج، كل هذه العوامل لا تختلف عن الاقتصاد العادي، فقط يجب أن لا تحسب هناك تكلفة للتمويل مسبقاً وتكون عبئاً على العملية الإنتاجية مثل ما يحصل الآن، أنا لو كنت صاحب مشروع عندما اقترض من بنك فأضع تكلفة الفوائد كجزء من التكلفة الإنتاجية، بينما لو أخذت الأموال من بنك آخر لا يتعامل بالفوائد، لا أضع تكلفة تمويلية، وإنما نتيجة الربح التي تأتي أقتسم أنا والبنك الذي أعطاني التمويل، وهذا لا شك يتيح للمنتجين الذين يتعاملون مع هذا النوع من البنوك أن تكون تكلفتهم الإنتاجية أقل، وبالتالي يكون تسويقهم لمنتجاتهم بأسعار أرخص من المنشآت التي تتحمل تكلفة تمويلية. فسيكون التسويق لديهم أكبر من المنشآت الأخرى، مما يتيح طلب أكثر على منتجاتهم، مما يتيح لهم الاستمرار في العملية الإنتاجية بشكل أكبر وأحسن من المنشآت الأخرى، لا شك أنه لو تخلص اقتصاد بلد تخلصاً كاملاً من عملية الآثار الربوية على العملية الإنتاجية، فإن هذا البلد سيتميز على البلدان الأخرى التي تستخدم النظام الربوي، فيتميز عنها في رخص منتجاته وسيكون من السهل عليه تسويقها والحصول على أسواق أحسن من النوع الآخر.

رئيس الجلسة: الشيخ صالح عبد الله كامل:

أي سؤال آخر، لا توجد أسئلة أو استفسارات، إذن ترفع الجلسة.

رئيس الجلسة: الدكتور جعفر عبد السلام:

الشيخ صالح سافر لمهمة قصيرة وهو في طريق عودته وهو سيأتي خصيصاً سريعاً لكي يراكم قبل أن تتركوا بلادنا إن شاء الله.

هذا هو أول خبر أريد أن أنقله إليكم، ومن الطبيعى بعد ذلك فى هذه الندوة أن ننتهى إلى أسس توضح ما قمنا بعمله، وأنا أرى أن صيغة التوصيات العامة هى الصيغة المناسبة هنا، لأن ما تم كان استعراضاً لأفكار متبادلة بيننا حيث قمتم بشرح مفهوم سياسة البناء الجديدة فى الاتحاد السوفيتى بروستريكا، وقد استفدنا بالفعل من هذا الفكر الجديد الذى غير مفاهيم كانت ثابتة أو تكاد فى كثير من الدول وفى كثير من مناطق العالم فأنا شخصياً أرى أن ما يحدث فى روسيا هو بمثابة ثورة جديدة ستغير معالم كثير من الأبنية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فى العالم الذى نعيش فيه، ولقد استفدت كثيراً مما عرض بهذا الشأن، والحقيقة أن نهمى شديد لمعرفة المزيد عما يدور فى الاتحاد السوفيتى، ولكن ما حصلته له قيمته الهامة التى أشكركم عليها بالفعل.

ومن ناحية أخرى فقد اجتهد العاملون فى هذا المركز وفئة من الأخوة الأعزاء الذين حضروا من دول عربية كثيرة: من الأردن ومن السعودية ومن الكويت ومن غيرها من الدول العربية والإسلامية عاشوا معنا قرابة الشهر يستخلصون منها المبادئ والأسس التى يقوم عليها الفكر الاقتصادى الإسلامى، كما أنهم بالاشتراك مع طائفة من خيرة الأساتذة المصريين فى حقول الاقتصاد الإسلامى والقوانين الاقتصادية الإسلامية قد بذلوا جهداً طويلاً متواصلاً فى سبيل أن يستخلصوا المبادئ والقواعد، وأن يعدوا أيضا ما يستخلصونه فى شكل مواد مرتبة ومنظمة، ستكون تحت أيديكم لأن ما عرض فى الجلسات المفتوحة كان خلاصة من الفلسفة العامة التى تحكم كل نظام قديم، وتعلمون أن هذه الأنظمة التى قدمت تدور حول نظم الملكية والاستثمار والبنوك والنقود والعمل والأجور والتكافل الاجتماعى، كل هذه المسائل عرضت أسسها العامة من الفكر الإسلامى فى فلسفة عامة دارت حولها المناقشات وسيكون الجزء الجديد الذى سيصلكم إن شاء الله مترجماً إلى الروسية متمثلاً فى محاولة تركيز الأفكار العامة فى مواد محدودة حتى يسهل الاستفادة بها إن كان هناك أمل فى هذه الاستفادة وهو ما نرجوه جميعا إن شاء الله.

لذلك أعددنا مشروع بيان لا أقول توصيات وإنما بيان يصدر عن الندوة يلخص عملها ويركز البرنامج الذى سارت عليه إذا سمحتم نترك الدكتور

عبدالحميد الغزالى يتلوه وأرجو الانتباه والتركيز معه وهو مشروع سيصدر عن الندوة وإذا ما كانت هناك بعض التعديلات أو إضافات لأى شخص أرجو أن يتفضل بإبدائها ، أطلب من الدكتور/ عبد الحميد الغزالى تلاوة بيان الندوة فليتفضل.

الدكتور/ عبد الحميد الغزالى

«بسم الله الرحمن الرحيم» وبداية قبل البيان فى الحقيقة أود أن أؤكد أننا جميعا شديدو الإعجاب بتجربتكم، ونحاول بقدر الإمكان أن نتعرف عليها من كافة المصادر فهى جريئة بكل المعايير، وتنحو بعملية تطبيقية نحو الفطرة الإنسانية. وهنا نستطيع بكل تواضع أن نقول أن المشروع الحضارى الوسطى الإسلامى يستطيع أن يساعد فى هذه الجهود الجادة والجرئية والإنسانية.

البيـــــان

« بسم الله الرحمن الرحيم »

بدعوة من سعادة الشيخ صالح عبد الله كامل رئيس مجموعة البركة وبصفته العضو الفخرى لمجلس إدارة مركز صالح عبد الله كامل للدراسات التجارية الإسلامية بجامعة الأزهر تم عقد ندوة علمية مشتركة بين خبراء من الاتحاد السوفيتى ومفكرين إسلاميين وذلك فى الفترة بين ٢٥ ، ٣١ أغسطس ١٩٩٠م.

ولقد استعرض المشاركون ملامح السياسة الاقتصادية الجديدة فى الاتحاد السوفيتى ، والأساسيات الخاصة بفلسفة النظام الاقتصادى الإسلامى بصورته المتكاملة ، استناداً إلى القوانين الاقتصادية المختلفة التى يمكن استنباطها من قواعده العامة ، وذلك بهدف تيسير سبل الاستفادة من هذه الأفكار فى مسيرة حركة إعادة البناء .

ولقد شملت الندوة عرضاً مفصلاً حول الحركة الجديدة ، وركزت على التحول التدريجى نحو اقتصاديات السوق انطلاقاً من الاهتمام الأساسى برفاهية الإنسان المواطن ، وتحديث التشريعات المختلفة فى مجال العمل والاستثمار والبنوك والتجارة ، بما يكفل تحقيق غاية هذه الحركة التصحيحية ، كما تم تقديم عرض تفصيلى عن فلسفة النظام الاقتصادى الإسلامى والقوانين التى أمكن استخلاصها من هذا النظام فى مجالات الملكية ، والضمان الاجتماعى ، والعمل والأجور ، والنقود والبنوك والاستثمار ، والتأمين التعاونى ، والتجارة والشركات والأسواق المالية ، ثم أخيراً مالية الدولة .

ثم تلا ذلك مناقشات مستفيضة من الجانبين لتبادل مزيد من التوضيح وتقديم الحالات التطبيقية فى مجالات الندوة المختلفة .

واتفق المشاركون على ضرورة استمرار الحوار بين الجانبين فى الموضوعات التى طرحت لمزيد من تبادل الأفكار فى وسائل معالجة المشكلات العلمية والاستفادة من التراث الحضارى الإنسانى من أجل حياة أفضل للإنسان فى عالمنا المعاصر . وشكراً .

رئيس الجلسة: الدكتور جعفر عبد السلام:

هذا هو البيان أيها السادة فأرجو ممن له أى تعليقات تتصل به أو مقترحات للتعديل فليتفضل بإبداء رأيه وسنترك للضيوف فرصة الحديث قبل أن نعطى الكلمة لفريقنا.

تعليـــق:

الحقيقة إنه فى نهاية أى مؤتمر أو ندوة أو لقاء فكرى جرت العادة على إصدار بيان مشترك أو توصيات ونظراً لأننا مجموعة علمية لدراسة مشكلات متبادلة ولعرض فكرين فقد أردت بهذا البيان أن يكون خاتماً للندوة وسيوضع فى الوثائق الخاصة بها بالطبع.

عملية النشر ليست هدفاً أساسياً ولكن إذا كانت هناك رغبة فى النشر أو عدمه فنحن على استعداد تام لاحترامها، ولا زلت أقول: إنه مشروع، فإذا كانت لديكم أفكار أخرى فأنا على أتم استعداد للاستماع إليها.

أنا أوافق شخصياً على هذه الإضافة، وأنا معك تماماً فإن استيعاب ووزن الجزئيات المختلفة للبيان تحتاج إلى تفكير، لذا فأنا سأسلم البيان لسيادتكم بالفعل للتفكير فيه ووضع المقترحات المكملة أو المعدلة لهذا البيان. أسمع رأى هنا.

رئيس الجلسة: الدكتور جعفر عبد السلام:

أية آراء؟ الدكتور سراج تفضل.

الدكتور سراج:

أود أن اقترح بالنسبة للبيان لكى أكون معبراً عن وجهة نظر المشتركين فيه جميعاً، أن تشكل مجموعة من الدكتور ليفيتشكوك والدكتور عبد الحميد الغزالى والدكتور جعفر عبد السلام يجلسون معنا للتفكير فى مشكلات الصياغة والدكتور ليفيتشكوك يستقبل المقترحات من الأعضاء يعنى الأخوة الروس والدكتور عبد الحميد أو الدكتور جعفر يتلقى المقترحات الأخرى أيضا من الجانب الآخر لكى يكون البيان أكثر تعبيراً، يعنى المقترحات المختلفة التى يمكن أن تثار فى الندوة.

رئيس الجلسة: الدكتور جعفر عبد السلام:

سيادتك ليس عندك اقتراح معين الآن.

الدكتور سراج:

والله المقترحات المتعلقة باستمرار الحوار يمكن أن تصاغ بشكل عملي مثلاً عقد هذه الندوة مرة أخرى مثلاً في بعض الجمهوريات الروسية أيضاً يمكن أن يكون مقترحاً لطيفاً شكراً.

رئيس الجلسة: الدكتور جعفر عبد السلام:

أية آراء أخرى؟ الدكتور أحمد رفعت الكاشف تفضل.

الدكتور أحمد رفعت الكاشف:

بالنسبة لنشر هذا البيان في الصحافة يكون أمره متروكاً لهم لأنه قد توجد بعض الحساسيات أو التعليمات بأن هذا النشاط غير معروف.

رئيس الجلسة: الدكتور جعفر عبد السلام:

على العموم قلنا نحن على استعداد لنشره أو لعدم نشره حسب رغباتهم ولازلنا نحترم هذه الرغبة تماماً إذا كانوا ضد نشره.

الدكتور سامي حمود:

تقريباً أصل الكلام أننا نقدم خدمة وليس لنا هدف فنترك للأخوة الممثلين للجانب السوفيتي حرية كتابة البيان أو عدم كتابته، هو إثبات واقعة لا أكثر ولا أقل، يعني يترك لهم الحرية كاملة، فقد يكونون يتكلمون بوضوح للعقائد المذهبية دور في كذا فلا يريدون إحراج المواقف فلكم مطلق الحرية في كتابة البيان باللغة التي ترونها وإبداء الرأي في النشر أو عدمه وشكراً.

رئيس الجلسة: الدكتور جعفر عبد السلام:

أي أفكار جديدة حول البيان؟ لا نريد أن نكرر ونقول نفس الكلام، الدكتور سراج تفضل.

الدكتور سراج:

بالنسبة للمواد المكتوبة التي تدور حول البريستوريكا والاتجاهات الجديدة الموجودة في الاتحاد السوفيتي، إذا أمكن للجانب السوفيتي أن ينص في هذا البيان على تزويد مركز صالح كامل للدراسات الاقتصادية بهذا الأمور على اعتبار أن استمرار الحوار لابد أن يكون له أساس علمي ثقافي مستمر، ونرجو أن يكون هناك دائماً إمداد للمركز بالمعلومات المتعلقة بالحركة الاقتصادية الجديدة في الاتحاد السوفيتي.

رئيس الجلسة: الدكتور جعفر عبد السلام:

من وجهة نظري الاقتراح جيد وأتمنى أن يلقى لديكم آذاناً صاغية، أي أفكار أخرى حول البيان؟ لأننا سننتقل إلى بعض المناقشات المحدودة، ثم سيتحدث الدكتور بوكاتو بكلمة ختامية عن الندوة، نخصص للمناقشة ربع ساعة كفاية نصف ساعة.

طيب نفس الشيء بالدكتور أحمد محيي الدين أنا أخّرته كثيرا عن الحديث لذا سأبدأ بإعطائه الكلمة، فليتفضل.

الدكتور أحمد محيي الدين:

شكراً سيدي الرئيس، الحقيقة انتظرت حتى تتشكل لدي فكرة كاملة عن الإطار العلمي للنشاط الاقتصادي في ظل إعادة البناء، أنا مطلع على التجربة وأعرف أنها تطوير داخل النظام نفسه بما يستنهض الهمم لمزيد من الإنتاج، لكن من واقع حديث الدكتور بوكاتو والدكتور ليفيتشكوك والدكتور إسماعيل لاحظت أن الخيط الفاصل دقيق جدا بين البرنامج العلمي وبين الفكر العلمي الرأسمالي، حقيقة لم تتضح لي تماماً المعالم الفلسفية والمبدئية في مرحلة النشاط الاقتصادي وبالذات النظام المصرفي، ولست في مقام الذي ينصح، ولكن من خلال معايشة نظرية للنظام الرأسمالي أنه بقدراته المالية الذاتية، وباستغلاله الانتهازي لموارد الشعوب، وبتجربته الواسعة الكبيرة، وقدرته على تغيير الأنظمة كلما طرأت مشكلة جديدة، لازال هذا النظام يعاني وبدرجات متفاوتة من عدم الاستقرار في النشاط وبالذات

كل ميزانية جديدة تحمل معها مشاكل تجارية وعجز تجارى وإعادة تصحيح للمجال النقدى، فإذا كانت هذه المشاكل فى البلاد الرأسمالية ذات الممارسة الطويلة فما بالنا إذا أخذنا هذا النظام تحت ظل نظام جديد لا يحمل نفس الآليات ولا يحمل نفس الأفكار ولا التوجه النفسى للشعب.

فلذلك أنا أحب أن أنبه لبعض العقبات والمشاكل الكبيرة التى قد تظهر من خلال الإطار النظرى لنظام السوق.

ونظريا أو أكاديمياً - ولا تفهمونى خطأ هنا - أنا أجد فى النظام الإسلامى الذى طرحناه أرضية مشتركة بيننا وبينكم فى البعد الإنسانى للنشاط الاقتصادى وفى بعض الهياكل التعاونية العلمية من أجل بناء النظام الاقتصادى الوسطى ليسود وليكون نموذجاً فإنكم فى بداية إعادة بناء فلا أشك فى أنكم سوف تأخذون من كل التجارب ما يليق بكم، ولكن أرجو أن أطمئن على أن المشاكل التى يخلفها النظام الرأسمالى ولا تطغى عليكم وشكراً جزيلاً.

رئيس الجلسة: الدكتور جعفر عبد السلام:

شكراً يا دكتور أحمد، هناك كلمات أخرى الدكتور عبد الحميد الغزالى، ثم الدكتور أحمد رفعت الكاشف.

الدكتور عبد الحميد الغزالى:

«بسم الله الرحمن الرحيم» فى الواقع أعجبنى حركة إعادة البناء أصلاً، أعجبنى جداً العرض التطبيقى من الدكتور بوكاتو والدكتور ليفيتشوك حول هذه الحركة التصحيحة.

لم يفرقا فى التنظير، وهذه متاهات سهل جداً على الإنسان أن يدخل فيها، وإنما دخلا مباشرة فى المسائل التطبيقية والعملية. أعجبنى جداً كلمة الدكتور ليفيتشوك أن التحول لاقتصاديات السوق تعنى أن يكون فى المحلات التجارية سلع يحتاجها الإنسان وأعجبنى كلمة الدكتور بوكاتو عندما قال إننا نتحول إلى اقتصاديات السوق، أنا أقول كرجل أكاديمى: أنه لا يوجد فى أى تجربة معاصرة اقتصاديات السوق الصارمة بالمعنى النظرى، وإنما محاولة لإيجاد تطبيق اقتصاديات

السوق لاعتبارين : اعتبار القيمة أى إعمال قوانين العرض والطلب، لكى نعكس الأهمية النسبية للسلع والخدمات، واعتبار الكفاءة وهذا من خلال الحافز الفردى أى الملكية أو الخصخصة أى التحول للقطاع الخاص.

وهنا فى الواقع أسأل الأخوين الفاضلين سؤالاً عملياً يعد مشكلة تجابهنا نحن فى الاقتصاد المصرى، نحن نتكلم كثيراً أيضاً عن حركة إعادة بناء مصرية، ونتكلم كثيراً عن ضرورة ترشيد القطاع العام، بعد أن تضخم تضخماً سرطانياً، ونتكلم الآن وبقى لنا أكثر من سنتين على عملية بيع بعض وحدات القطاع العام للقطاع الخاص، وسمعنا معلومات جاءت لنا من حركة إعادة البناء الروسية أو فى الاتحاد السوفيتى، أن البرنامج الاقتصادى الجديد المقترح يتضمن بيع حوالى سبعين فى المائة من وحدات القطاع العام للقطاع الوطنى والأجنبى.

سؤالى المحدد إذا كانت هذه المعلومة صحيحة، ما هى المعايير الخاصة بنقل الملكية من القطاع العام للقطاع الخاص، وهل ستكون بأسعار السوق أو بأسعار أخرى أو متضمنة أسعاراً اجتماعية، ما هى معايير التقييم، لأن هذا هو المعضلة التى نجابهها الآن فى الاقتصاد المصرى. وشكراً.

رئيس الجلسة: الدكتور جعفر عبد السلام:

شكراً للدكتور عبد الحميد الغزالى، وأرى أن الدكتور بوزاريزا يود أن يتحدث فليتفضل.

دكتور بوزاريزا:

أنا فرد من الشعب الكازاخى من جمهورية كازاخستان الذين وجدوا فى الاتحاد السوفيتى، وعاشت الصداقة بين الشعب العربى والاتحاد السوفيتى وشكراً جزيلاً.

رئيس الجلسة: الدكتور جعفر عبد السلام:

الكلمة الآن للأستاذ الدكتور أحمد رفعت الكاشف فيما لا يتجاوز خمس دقائق.

الدكتور أحمد رفعت الكاشف:

«بسم الله الرحمن الرحيم» نحن بحاجة إلى تزويد المركز هنا ببعض المراجع أو الكتب أو الدوريات التى تتعلق بالموضوعات الثلاث الآتية:

النقطة الأولى: الجغرافيا الاقتصادية للاتحاد السوفيتى، حيث يمكن للمستثمر أن يتعرف على توزيع الثروات المعدنية والزراعية فى جمهوريات الاتحاد السوفيتى، وبالتالى يتعرف على المشروعات المقترحة فى كل منها، حتى يستهدى بها المستثمر فى اختيار المكان الذى سيوظف فيه استثماره أو يقوم بتبادله التجارى.

النقطة الثانية: نظام الحكم الداخلى فى الاتحاد السوفيتى فى طوره الجديد، لفهم العلاقة بين الحكومة المركزية وجمهوريات الاتحاد لمعرفة مدى تأثير الحكومة على السياسات وقرارات الجمهوريات المتعلقة بالتعاون الاقتصادى.

النقطة الثالثة والأخيرة: السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتى فى عصر البروستيرويكا وأثرها على التعاون الاقتصادى المنتظر إذ يهم المستثمر أن يتأكد من استمرار هذه السياسة الجديدة وهى البروستيرويكا، وأنه لا رجوع فيها، وشكراً.

رئيس الجلسة: الدكتور جعفر عبد السلام:

الدكتور عبد الناصر العطار، يود أن يتحدث وهى آخر كلمة فى المناقشات فليتفضل.

الدكتور عبد الناصر العطار:

«بسم الله الرحمن الرحيم» أشكر الدكتور ليفيتشوك المحترم على توضيحه لفكرة خصخصة ملكية الدولة فى الأراضى لكن فهمت من سيادته أن هذه الخصخصة تقتصر على تأجير الأرض للزراع لمدة ٩٩ عاماً، لا أدرى هل هناك وسائل أخرى؟ وبالذات هناك نوعان آخران فى الفكر الإسلامى، ربما تستفيد منهما فكرة تخصيص أو خصخصة الملكية فى الاتحاد السوفيتى، لأن تأجير الأرض هذا يقابل فى الفكر الإسلامى أو يقترب مما يسميه الفكر الإسلامى بالأراضى الخراجية.

هناك فكرة أخرى، وهى فكرة أن الأراضى التى تكون صحراوية أو غير مزروعة، ومن يستصلحها يتملكها، دون مقابل، مقابل هنا استصلاحها كل من استصلح أرضاً صحراوية أو غير مزروعة، إذن يتملكها. وطالما أنه سيتملكها يمكن أن يتصرف فيها، وهذا يسمى إحياء الأراضى الموات. النوع الثالث الموجود فى الفكر الإسلامى، وهو الأراضى العشورية فكرتها نقربها إلى أذهانكم، وهى أراضٍ أصلاً تسقى من الآبار، يعنى ليست هناك موارد مائية كافية لزراعتها، يعنى هى أقل خصوبة من الأراضى التى تؤجر، فهذه الأراضى لتشجيع الناس على زراعتها مع وجود هذه الصعوبات فى الزراعة تملك نظير أقساط تمليك، يعنى يأخذها أشخاص يدفعون أقساط تمليك، ويدفعون عشر الناتج كضريبة للدولة، يعنى قسط تمليك زائد عشر الناتج عشر المحصول، كقسط للتكافل الاجتماعى وهذه تملك، أى يمكن لصاحبها أن يتصرف فيها لغيره، مثلاً بعد سداد الأقساط يمكن لأن يتصرف فيها لأى شخص من الأشخاص، وهذا تشجيع على الملكية، ليست هذه الأراضى مؤجرة وإنما هى مملوكة ملكية كاملة فالشخص حر فى أن يتصرف فيها، إنما الأراضى المؤجرة مازالت مملوكة للدولة، وشكراً.

رئيس الجلسة: الدكتور جعفر عبد السلام:

الآن وقد انتهينا من المناقشات طلب منى الدكتور بوكاتو أن يقول كلمة ختامية فى هذه الندوة وفى هذه المناسبة، وأترك المجال لسيادته لكى يقول الكلمة التى سيختتم بها الندوة من جانب الأخوة الروس، أما من ناحيتنا عندما يكون الطرف المقابل معنا، وفد من الاتحاد السوفيتى الدولة العظمى والشعب العريق، الذى له دائماً على امتداد التاريخ الإنسانى دوره فى صنع التقدم الإنسانى على مدى البشرية، فلاشك أننا سنستفيد كثيراً خاصة إذا كان هذا اللقاء يأتى بعد أن طبقوا السياسة الجديدة التى فتحت ما بداخل الاتحاد السوفيتى على العالم كله، لكى يعلم ما يجرى فيه بعد أن كان هناك سياسة مفروضة، ستار حديدى كلنا نعلم ذلك، أقول أنه لابد أنه فى التجربة السوفيتية إثراء لكثير من أفكارنا ولكثير من تعاملنا فى النواحى الاقتصادية وغير الاقتصادية، ولقد زرت الاتحاد السوفيتى فى مهمة رسمية فى عام ١٩٧٤ والواقع أن مناقشة قضايا الماركسية واللينينية والتغيير كانت مسألة

صعبة للغاية، ولم يكن السادة الحكام فى الاتحاد السوفيتى يعتبرون هذه مسائل قابلة للمناقشة، فالماركسية تدل على تجربة ومرحلة تاريخية جبرية لابد أن تمر بها الشعوب والمجتمعات، كان هذا فى التنظيم السابق، وعلينا أن نسعى إذا كنا قد تأخرنا فى اللحاق بها، علينا أن نسعى بكافة الوسائل لكى نأخذ بها ونطبقها.

هذا الأمر اختلف الآن كما نعلم، التاريخ يدل على أنه لا حتمية ولا جبرية والأمور كلها خاضعة لتعديلات أساسية طالما أن هناك شمساً تشرق فى كل يوم وحركة تدور على هذه الأرض.

ما لاحظته فى زيارتى وما بقى فى ذاكرتى من هذه الزيارة للاتحاد السوفيتى فى عام ٧٤ كان إحساساً صادقاً بأن هناك مودة شديدة ومحبة فى قلوب هؤلاء الناس، فلقد شاهدت شعباً طيباً بسيطاً يحب الشعوب الأخرى ويحتفظ دائماً بعلاقات وثيقة مع من يتعاملون معه.

ولعلنا نلاحظ أن هذا ما سيكون بيننا وبين هذا الوفد اليوم إن شاء الله، فإذا كنا سنقول لهم وداعاً فنقول أيضاً وإلى لقاء بل وإلى لقاءات دائمة إن شاء الله.

من ناحية تنظيم الندوة، بذل بالفعل الشيخ صالح كامل جهداً كبيراً فى هذا المجال، فهو الذى دعا هذا الوفد. وهو الذى دعا مجموعة هامة أيضاً أتت وشرف بها مركزنا هذا العام لأول مرة، وجلسوا معنا وقتاً طيباً، يعملون ويكدون كى ينتجوا ما سوف يكون بين أيديكم، وأنا اعتبر أن ما قدموه بالفعل ثروة لنا أيضاً كمركز علمى مهمته الأساسية البحث فى مجال الاقتصاد والدراسات التجارية الإسلامية بشكل عام، لدينا مرجع هام الآن يأخذ شكل الكتاب المتكامل لقضايا أساسية، إن شاء الله سنعمل أيضاً على تطويره وعلى الإضافة إليه وعلى وضعه فى مدار البحث العلمى لهذا المركز.

أوجه الشكر خالصاً للسادة الضيوف، الذين أثروا المناقشات، بعضهم سافر بافلوف وزير المالية، أيضاً شيرباكوف وزير العمل، بوفوف عمدة موسكو، هؤلاء الثلاثة سافروا وتركونا لمهامهم العاجلة فى روسيا، أشكر أيضاً دكتور بوكاتو، ودكتور ليفيتشكوك، دكتور إسماعيل، وبقية الأسماء آسف جداً إن لم تستوعب

ذاكرتي كل الأسماء، لكنني إن شاء الله سأحرص على أن أحفظ كافة الأسماء، قد التقي معكم غداً إن شاء الله إلى الأقصر لنجعل علاقتنا إن شاء الله على خير وأقوى وتثبت وتخلد إن شاء الله.

أيضاً من المجموعة البحثية، الدكتور سامي حمود وهو مدير عام شركة البركة في الأردن، والواقع أنه قد آتى من أوائل الوفد الذي آتى من الأردن، ومعنا الآن الرجل يجلس قرابة الشهر ولا يكف عن العمل والتفكير والمناقشة كما لابد أنكم لاحظتم ذلك، وأيضاً الدكتور أحمد محيي الدين فهو من مجموعة البركة يعمل في جدة، والرجل أيضاً قام بدور هام تنظيمياً وعلمياً في هذه الندوة، وهو أيضاً ترك بيته ووطنه وجلس معنا فترة طويلة، نفس الشيء يقال على الأخ الدكتور عبد الستار أبو غدة، الشخص الثالث والذي أيضاً كان يعمل في الكويت وجاء إلى هنا لكي يقوم بعمل علمي مجيد، أدعو الله أن يجزيه عنه خير الجزاء.

الدكتور حسن كامل - شقيق الشيخ صالح - وسيتقدم بكلمة الآن نيابة عن مجموعة البركة وما قامت به في إعداد هذه الندوة، يليه الدكتور محمد سراج أستاذ الشريعة بكلية دار العلوم جامعة القاهرة، الدكتور فوزي طايل الأستاذ بأكاديمية ناصر، الدكتور أحمد رفعت الكاشف والذي يعمل الآن في الجامعة الإسلامية في الجزائر، والدكتور سامي رمضان والذي يعمل الآن في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجدة جامعة الملك عبد العزيز، الدكتور السيد عبد المطلب الأستاذ بكلية التجارة جامعة الأزهر، والدكتور عبد الناصر العطار عميد كلية الحقوق بجامعة أسيوط، الدكتور عبد الحميد الغزالي الأستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

هذه جانب من المجموعة التي بحثت بحوثاً أثمرت واشتركت في المناقشة ولازال هناك فريق كبير سافر بعضهم إلى بلده وبعضهم ليس معنا الآن.

أتوجه بالشكر والتحية خالصة لهم، وأرجو الله أن يجزيهم عنا خير الجزاء على ما بذلوه وقدموه في هذه الندوة، وأرجو أن يسامحنا الضيوف في أي تقصير يكون من جانبنا، سواء في استضافتهم أو في تقديم ما يحتاجون إليه، ومع ذلك الفرصة

أمامنا أيضاً فى الأيام الباقية لكى نقدم ما نستطيع أن نقدمه ونحن دائماً فى خدمتكم وعلى أتم استعداد لأن نلبى مطالبكم.

قبل أن أختم كلمتى، أدعو الأخ الفاضل حسن كامل لكى يلقى كلمته، فليتفضل.

الدكتور حسن كامل:

لقد كلفنى أخى الشيخ صالح كامل أن أعتذر باسمه عن عدم تمكنه من حضور هذه الجلسة الختامية، ولقد كان حريصاً أن يحضرها، ولكن طرأ ظرف عمل طارئ اضطره للسفر، وكان يهمه ألا يلتبس الأمر على الأخوة المتواجدين أنه بمجرد سفر الوزراء اختفى هو أيضاً، إنما قد جد عمل طارئ اضطره للسفر فهو يعتذر عن عدم تمكنه من حضور هذه الجلسة.

وباسمى أود أن أتقدم بجزيل الشكر إلى الأخوة فى الاتحاد السوفيتى على ما تجشموا من مشقة سفر من أجل المشاركة فى هذه الندوة الإيجابية التى كان فيها تبادل للآراء بحرية كاملة لما فيه خير البشرية.

وفى نفس الوقت أتقدم لإدارة المركز بجزيل الشكر على ما أتاحته من إمكانيات ومساعدة وتسهيل عقد هذه الندوة، ولا يفوتنى فى هذا الصدد أن أتوجه بالشكر العميق للإخوان المساهمين ممن أعدوا الأوراق التى طرحت للبحث، أياً كانت الجهات التى ينتمون إليها فإننى أتقدم إليهم بجزيل الشكر باسم مجموعة البركة، فلولا مشاركتهم الجادة والعملية والرصينة والتى استهدفوا منها عرض وجهة النظر الإسلامية بطريقة قريبة إلى النفوس، وفيها محاولة خدمة البشرية والإنسانية بدون دوافع تعصبية لوجهة نظرنا أو لديننا، بقدر ما أرادوا تقديم فكر ربما كان فيه فائدة للأخوة وهو يفكرون فى عملية التغيير التى لا أعتقد أنها بالعملية البسيطة وهم فى حاجة لإثرائها فى محاولة تزاوج بين أفكارهم وأفكار المجتمعات الإنسانية الأخرى.

باسم مجموعة البركة أود أن أكرر الشكر لجميع من شارك فى هذه الندوة وأرجو لهم التوفيق، وأرجو ألا يكون هذا آخر لقاء فإن شاء الله ستتلوه لقاءات

أخرى تكون فرصة لجنى الثمار التى بذرت فى هذه الندوة، شكراً لكم جميعاً باسم مجموعة البركة.

رئيس الجلسة: الدكتور جعفر عبد السلام:

شكراً للدكتور حسن كامل، ولا أنسى أن أتقدم بالشكر لطاقم الترجمة الذى لولاه لما فهمنا شيئاً ولا تم التعبير بيننا عما يريد أن يسمعه كل للآخر، فشكراً جزيلاً لطاقم الترجمة وللجانب الإدارى فى المركز الذى قام أيضاً بعمل متواصل لخدمة هذه الندوة، لكى تنجح فى تحقيق أغراضها.

أخيراً نقول نحييكم بتحية الإسلام

ونقول السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وإلى لقاء إن شاء الله

بل وإلى لقاءات متعددة للخير والبركة

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته